ثقافة التعايش المشترك "الحاضر والمستقبل"

د. أمانى محمد طه

أستاذ باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية يوليو ٢٠١٥م

ثقافة التعايش المشترك "الحاضر والمستقبل"

إعـــداد

د . أماني محمد طه

مقدمة :

"ثقافة التعايش المشترك "الحاضر والمستقبل" ؛هو عنوان الكتاب الذي صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠١٢ ؛ والذي قام بتحريره هاني عياد، ويتضمن مجموعة من آراء المتخصصون الباحثين والمفكرون في هذا المجال منهم د/ عاصم الدسوقي أستاذ التاريخ الحديث بجامعة حلوان، وسيمر مرقص الباحث والكاتب، ود/ رؤوف حامد أستاذ علم الأدوية بالمركز القومي للبحوث الدوائية، وحلمي النمنم الكاتب الصحفي، والدكتور الشيخ/ سالم عبد الجليل مدير عام الإرشاد الديني والدعوة بوزارة الأوقاف، والدكتور القس/ فايز فارس راعى الكنيسة الإنجيلية الثانية بالمنيا.

يبدأ الكتاب بمقدمة للدكتور/ نبيل صموئيل أدباير مدير عام الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية تحدث فيها عن المجتمع المصري الذي كان نموذجًا حقيقيًا للتعايش المشترك بالرغم من أن مصطلح التعايش المشترك ذاته لم يكن مطروحاً للتداول أو حتى معروف في أوساط النخب الثقافية.

وأشار صموئيل إلى أن ذلك الكتاب يتناول الإجابة على بعض التساؤلات التي طرحت في مؤتمر ثقافة التعايش المشترك الذي عقده منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وكان من أهم المحاور التي تم مناقشتها أما الذي حدث للمجتمع المصري، وهل صحيح أن هناك تراجعًا لثقافة التعايش المشترك لتحل محلها ثقافة نفى واستبعاد الآخر؟ يتناول الكتاب محورًا

واحدًا هو التعايش المشترك رؤية تاريخية ومستقبل ويأتي الكتاب في أربعة فصول، الفصل الأول يطرح رؤية تاريخية للتعايش المشترك بين المصريين وأكد الدكتور عاصم الدسوقي في هذا الفصل أن المجتمع المصري كان على مدارس التاريخ وحتى السبعينات من القرن الماضي وعيش في مناخ يتسم بالحرية الفكرية وإعلاء قيمة التسامح الثقافي بين المصريين.

وهو الأمر الذي يجب التركيز عليه في ضوء ما أصاب المناخ الثقافي في مصر من البعض في محاولات مستميتة منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي وإلى وقتنا الحالي لوضع المصري في قالب ثقافي واحد وفى إطار إسلامي فقط وليس إطار ديني، لأن الإطار الديني يختلف ؛ فهو يستوعب كل الأديان السماوية وليس دينًا يعينه.

وينوه الدسوقي في هذا المجال إلى أن المصريين كانوا لا يستحسنوا كثرة اختلاف الآراء خاصة في أمور الدين ومن دلائل ذلك أن اعتناق بعض الأقباط الأرثوذكس لمذهب الكاثوليكي أو أحد المذاهب البروتستانتية لم ينشأ عن صراع وقتال بين الأطراف الثلاثة مثلما حدث في أوروبا في مطلع القرن السادس عشر بين الكاثوليك والبروتستانت فيما عرف بالحروب الدينية ومحاكم التفتيش.

ثم يعرض الدسوقي لنماذج من الآراء التي كانت ومازالت تتصادم مع الموروث الثقافي وبعض الثوابت الدينية والاجتماعية، مثل موقفي رفاعة الطهطاوي وهو المثقف الأزهري الذي لم يجد غضاضة في القول بسيادة القانوني الوضعي خلافًا للحكومة الدينية. كما نراه يترجم القانون المدني الفرنسي.

كذلك على مبارك الذي لم يجد حرجًا في انتقاد لولاة المسلمين لمصر منذ عام ٦٤٢ لأنهم لم يتبعوا العدل والإنصاف والرفق بالرعية، وأكثر من ذلك إن على مبارك لم يتردد في تعظيم بطليموس الأول الذي أحبه الناس ولاذ بساحته أهل الفضائل حيث لم تر مصر بعدا لفراعنة أحسن من أيامه.

وربما كانت ظروف خضوع مصر للاحتلال الأجنبي وراء تلك الروح السمحة في الحوار بين المصريين عند الاختلاف في الرأي إذا ما وضعنا في الاعتبار إن الجميع مشغولون بقضية الاحتلال ويجمعون على ضرورة التخلص من الاحتلال.

وربما حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ فلقد أنشغل المصريون بمشروع الثورة في مواجهة الاستعمار.

ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ بدأ تيار الإسلام السياسي ينمو على استحياء، بالإضافة إلى مقولة السادات الشهيرة "أنا حاكم مسلم لدولة مسلمة"، كما طرأ متغير آخر على بنية الثقافة المصرية بذهاب الكثير من المصريين لدول الخليج العربية.

وعن واقع الاندماج الوطني يتحدث سمير مرقص حيث يعتبر الحالة المصرية تختلف جذريًا عن حالة الواقع اللبناني والواقع العراقي حيث أننا في مصر لا يوجد لدينا أي اختلافات إلا الاختلافات الدينية وبالتالي لا يصح أن نتحدث عن تعايش بل اندماج، فالجماعة الوطنية تتكون عندنا من مصريين فحسب ؛ فإن معظم المسلمين المصريين كانوا مسيحيين وتحولوا إلى الإسلام بما يؤكد أننا مسلمون ومسيحيون ننتمي جميعًا إلى أصل عرقي واحد، لكن بالرغم من ذلك فهناك معوقات تحول دون تحقيق الاندماج الوطني والتعايش المشترك من بينهما ما يمكن تسميته حالة التجاوز.

وهى الحالة التي تبدأ بانكفاء كل منا داخل دائرته الفرعية الصغيرة مستبعدًا ونائيا الآخر، فكل منا يعيش بجوار الآخر دون اندماج أو حتى تفاعل ،وندخل فى هوياتنا الخصوصية وندخل في خصومة مع الآخر.

ثم ننتقل إلى الرؤية التالية وهو بعنوان التعايش المشترك خبرات وتجارب:

ويتناول فيه استقراء لبعض التجارب العالمية ؛ حيث يم تناول ذلك من خلال سرد ثلاث قصص نحاول فيها التأكيد على أننا أصبحنا نعيش في مجتمع انحدرت فيه الأمور إلى المدى الذي وصلنا فيه إلى الإقصاء والعنف في العيش والتواجد مع الآخر إلى حد الإقصاء وغياب التعايش مع الذات.

إن فكرة التعايش المشترك في العالم تختلف من الزاوية المؤسسية على مستوى المنظمات الأهلية ثم على مستوى الإدارات والمؤسسات الحكومية ومستوى الدولة ككل ثم المستوى الإقليمي.

ويتم وصف ذلك الأمر من خلال عدة مستويات لعلاقات وحركات الارتقاء المجتمعي ويتطرق إلى الحديث عن سبب المشكلة التي نعيشها الآن ليست كمشكلة اختلاف أعراق أو ديانات فقط ولكن أساسها هو العولمة الاقتصادية بالتوازي مع مشكلة انفرادية التحكم في السياسة الدولية بجانب المشكلات الداخلية للمجتمع.

ويرى أنه يجب أن يرتقى التعايش إلى درجة التشارك حتى نصل إلى درجة الرخاء وبذلك نكون قد وصلنا إلى قمة الرقى الحضاري، ويعرض نموذجين للمجتمعين خططت بجدية لبلوغه وهى النموذج الماليزي والنموذج الصيني الذي وصل من درجة التعايش المشترك إلى درجة التعاون ثم التشارك حتى وصلا بنجاح إلى درجة الرخاء ثم يتم التطرق لنظرية التعايش المشترك من خلال رؤية خاصة لفكرة وطن واحد وانتماءات متعددة حيث يرى أن مصطلح الانتماء ما هو إلا أداة في يد الحكومة تستخدمه لتلبية مصالحها في مواجهة من يعارضها فيوصف بعدم الانتماء ،حيث يرى أنه من الصعب أن يكون للإنسان انتماء واحد فهناك الانتماء الوطني والانتماء الديني والاجتماعي، والعائلي، والنوعي.

ومن الممكن أن تصبح تلك الانتماءات مصدرًا لثراء الشخصية للفرد إذا وازن بينها جميعاً وتكسبه وعيًا بالتعددية والتنوع أما إذا حدث صراع بينهما ستكون مصدر تأزم نفسي وستؤدى به إلى التعصب والتزمت.

وبالنسبة لفكرة التعايش المشترك فيجب أن يجمعنا انتماء جامع عام للجماعة المصرية .

ويتطرق في عرض رؤيته إلى الحقب التاريخية التي مرت بها مصر ما صاحبها من انتماءات حتى ما وصلنا إليه الآن وعلى الرغم من وجود نص دستورا ينص على أن "المواطنة أساسًا للتعايش وللتعامل في الدولة" ولكن حتى الآن لم يتم تفعيل ذلك وأن ثم ذلك فسوف تكون ساعتها الانتماءات المتعددة عنصرًا إضافة وتقوية للمجتمع.

وفى إطار رؤى وأطروحات من خلال آراء رجال الدين الإسلامي والمسيحي حول الحرية الدينية والتعايش بين المسلمين والمسحيين فى مصر تناول أحد الباحثين رؤيته الخاصة من حيث حث الإسلام على حرية الاعتقاد ودلل على ذلك بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وأكد على الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسحيين وان كانت هناك بعض الحوادث الفردية فهي ليست من منطلق الاختلاف العقائدي ولكنها ناتجة من تصنيفات ولوازم التجمع المدني.

وأكد في نهاية تناوله لتلك الرؤية إلى أن ثقافة الحوار التي هي أساس التعايش في المجتمع.

أما حول التعايش المشترك بين الديني والاجتماعي دلل على ذلك أحد الباحثين أيضًا من خلال حوادث حياتية قد عايشها ومنها ذكره لصديقه المسلم الذي زاره في مكتبه بالكنيسة في صحبة أبنائه الصغار، الذي طلب منه أن يدخلهم إلى الكنيسة كي يتعلما توقير واحترام بيت الله.

وقد أيده بشدة كلام الدكتور الشيخ/سالم عبد الجليل بأن الدين قائم على المودة والتسامح وليس الإكراه والتعنت فالمشكلة ليست دينية ولكنها اجتماعية، بالنسبة لمسألة التعايش.

حيث أن مصر كانت تعيش حتى منتصف القرن الماضي في تعايش حقيقي بدون توترات حيث كان هناك هدف وطني واحد يعيش الناس من أجله وهو هدف الاستقلال. ثم بعد ذلك تعددت الأهداف وأخذت منحنى آخر حتى تناول ما وصل إليه المصريون إلى ما بعد ثورة ٢٥ يناير من محاولة استغلال الدين، والذي أكد أن هذا الأمر قديم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى الآن والذي فسر ذلك بطبيعة الشارع المصري بأن شارع متدين، وأكد على أن دور رجل الدين يجب أن يكون متمثل في الدعوة إلى الخير والحق والعدل وليس ممارسة أي نوع من الوصاية على الناس وشرح وجهة نظره حول تفسير النصوص والذي يجب أن لا يخرج عن التأويل والفهم الخاطئ لها، وذلك بالنسبة للنصوص الدينية.

وانتهى الكتاب بالتعايش المشترك نحو مستقبل أفضل ، ومستقبل التعايش بين السلطة والسيادة من خلال رؤية خاصة ؛ فبالنسبة للرؤية الأولى حول التعايش المشترك نحو مستقبل أفضل فإنه من خلال رؤيته المبسطة القائمة على التعبير التلقائي.

حيث يؤكد على أنه ليست هناك أزمة مجتمعية في العيش المشترك في مصر وقرر بأنه لابد من التركيز على المواطنة التي تكفلها الديمقراطية للانطلاق نحو مستقبل أفضل ويرى أن المستقبل الأفضل للعيش المشترك يجب أن يكون مقترن بغايتين الأولى :قضية التعليم القائم على تأسيس الثقافة العملية وتكوين الشخصية الموضوعية والغاية الثانية : الممارسة الاقتصادية في مصر الخالية من الطائفية والرموز الدينية.

والانتقال إلى الرؤية الأخرى حول مستقبل التعايش بين السلطة والسيادة.

فَيرى أن المشكلة التي نعانى منها ليست شرخًا في العلاقة بين المسلمين والأقباط ولكنها شرخًا بين أقباط مصر المسلمين وبين أقباطها المسيحيين وهو شرخ يمس الوجود المصري أي أن المصريين في الأصل هي عبارة عن أصل عرقي

واحد ولذلك يجب أن نتخطى مرحلة التعايش المشترك للوصول إلى مرحلة الانسجام.

ويبدى ملاحظة شخصية مشحونة بالأمل حول التعايش السلمي التي كان المجتمع المصري في الماضي يحيا فيها ومن الممكن العودة إليها.

ويدعو إلى عدم تدخل الدولة في حرية الاعتقاد من خلال أجهزتها الأمنية طالما أن هناك مؤسسات دينية كالأزهر والكنيسة قادرة على الفعل في تلك الأمور.

ويرى أننا قد أصبحنا بين دولتين ؛ دولة حديثة تمتلك السلطة ولكنها تنازلت لسيادتها لدولة أخرى.

واتفقا على التعايش فيما بينهما على هذا الأساس. فإذا خرجت الدولة صاحبة السيادة عن قواعد اللعبة وحاولت ممارسة مظهر من مظاهر السلطة تبدأ الدولة صاحبة السلطة في التحرش.

إذ أنه يرى أن المجتمع يعيش في دولتين والسؤال الحقيقي الذي يطرحه ليس هو السؤال عن التعايش ولكن إنما هو: هل سيكون لدينا في المستقبل دولة حديثة تجمع بين السلطة والسيادة ،والإجابة عليه هي التي سوف تحدد مستقبل قضية التعايش في مصر.

ولكن ذلك الأمر صعب الحدوث لأننا سنجد ببساطة أن الدولة التي تفقد سيادتها لا تستعيدها أبدًا.

وإذا حدث عكس ذلك فإنها ستكون الحالة الأولى في التاريخ.

والأمل في وجود دولة تجمع بين السلطة والسيادة تقوم مستقبلا على أنقاض الدولة صاحبة السلطة حاليا ولدولة صاحبة السيادة حاليًا.

لكي تعيد الأمور مرة أخرى لاعتداله الذي كان عليه.